

إحاطة الباحثة في مركز صنعاء ميساء شجاع الدين أمام مجلس الأمن الدولي حول الوضع في اليمن

السيد الرئيس، أصحاب السعادة السفراء، المندوبون الدائمون، الحاضرون جميعاً

أشكركم على إتاحة الفرصة لي للتحدث إليكم عن التطورات السياسية والاقتصادية في بلدي اليمن، البلد الذي تمزقه حرب داخلية وإقليمية متعددة الأطراف أشعلها انقلاب جماعة الحوثيين المسلحة في سبتمبر من العام ألفين وأربعة عشر، وزادها سوءاً تدخل عسكري خارجي بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في مارس عام ألفين وخمسة عشر .

السادة الحضور،

في البداية أود لفت انتباهكم إلى تصاعد العمليات العسكرية بشكل غير مسبوق بسبب الهجوم الذي تشنه جماعة الحوثيين المسلحة على محافظة مأرب (شرقي اليمن) والتي يقرب عدد سكانها من مليوني نسمة جلهم من النازحين. جزء كبير من هؤلاء النازحين هجروا عدة مرات منذ بداية الحرب، واليوم تقترب منهم المعارك المسلحة وبعضهم لن يجد ملاذاً آخر .

إضافة لذلك، فإن مدينة مأرب تمد عموم الجمهورية اليمنية بجزء كبير من الطاقة إضافة إلى غاز الطبخ؛ واقترب المعارك من حقول النفط والغاز سوف يهدد الوضع الإنساني في كامل اليمن وليس فقط في حدود المدينة. إن خطورة استمرار هذه المعركة ليس فقط في تداعياتها الإنسانية الكارثية، بل أيضاً له تداعيات سياسية وعسكرية، إذ قد تتسبب في توسيع دائرة الحرب نحو مناطق أخرى في اليمن وتقوض فرص السلام المحدودة أصلاً .

إن كل هذا يستدعي اهتماماً وضغطاً ملحا وعاجلاً من المجتمع الدولي لوقف هذا الاقتتال .

السيد رئيس المجلس،

منذ اندلاع الحرب فى اليمن قبل سبع سنوات صار من المعتاد والمتكرر وصف ما يجرى باليمن كأكبر أزمة إنسانية شهدتها العالم. مع استمرار الحرب تزداد حدة المعاناة الإنسانية بسبب انهيار النظام النقدى وتردى الأوضاع الاقتصادية. لذا اسمحوا لى بالتركيز على هذين المستويين الإنسانى والاقتصادى، لأنه ما يزال هناك الكثير مما يمكن فعله لتخفيف المعاناة فى اليمن .

إن اليمن، سيدى الرئيس، ليس فقط أسوأ أزمة إنسانية فى العالم، بل أيضا أسوأ استجابة دولية لآى أزمة إنسانية على الإطلاق. تشير أبحاثنا فى مركز صنعاء للدراسات إلى مجموعة من الاختلالات الهائلة فى عملية الإغاثة، حيث يقع جزء كبير من سكان اليمن تحت سيطرة سلطة جماعة الحوثيين المسلحة التى تستولى بشكل ممنهج على المساعدات وتسخرها لصالحها. أما فى مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دوليا، تتجلى إشكاليات أخرى منها ضعف المؤسسات الحكومية والعرقلة البيروقراطية كما التعقيدات الميدانية التى تفرضها الميلشيات المتعددة، مما يعيق سفر موظفى الإغاثة وتحركاتهم فى تلك المناطق .

هذا كله يترافق مع فشل منظمات الإغاثة الدولية فى بذل جهد كاف وشفاف لضمان وصول الحد الأدنى من المساعدات لليمنيين المحتاجين، إضافة للمعوقات التى تتسبب بها قواعد الأمم المتحدة وآلياتها .

لذلك، فإن العملية الإغاثية فى اليمن تحتاج لإعادة تقييم ومساءلة ملحة لتقليل فرص هدر وإساءة استخدام أموال المساعدات الإنسانية. كما أننا بشكل عام بحاجة لمقاربة تنموية فى كافة تدخلات العمل الإنسانى بما يضمن إيجاد فرص عمل تحد من البطالة التى تعصف بالبلاد وتعد وقودا ومحركا أساسيا للصراع الدائر .

السادة الحضور،

منذ أشهر أصدرت السلطات السعودية قرارا يقضى بتسريح العمالة اليمنية فى مناطقها الجنوبية دون تفسير واضح أو مقنع لهذا الاستهداف الجماعى .

تراجعت السعودية جزئيا عن هذا القرار، لكنه للأسف جزء من سياسات سعودية متتابة خلال الأعوام الماضية تجاه العمالة اليمنية. ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه فى ظل الحرب الحالية أصبح المغتربون هم المصدر الأول وتقريبا الوحيد للعملات الصعبة بعد التوقف شبه الكلى لتصدير النفط والغاز. معظم هؤلاء المغتربين فى دول الخليج وبالأخص السعودية التى يعمل فيها أكثر من مليون يمنى على الأقل .

إن تراجع أعداد اليمنيين المقيمين فى السعودية ومضايقة المتبقين فى نشاطاتهم الاقتصادية أثر سلبا على أوضاع ملايين اليمنيين فى الداخل وبالتالي تفاقمت حدة الأزمة الإنسانية الحالية فى اليمن .

لا يفوتنى هنا التذكير، إن جميع دول الخليج انخرطت فى حرب اليمن بشكل مباشر أو غير مباشر، مما يفرض عليها مسؤوليات أخلاقية وسياسية مضاعفة تجاه جارهم اليمن فى تحمل آثار الحرب. أقلها، بأن

على هذه الدول أن تفتح أبوابها للعمالة اليمنية، خاصة إنها دول ما تزال تعتمد بشكل كبير على الملايين من العمالة القادمة من الخارج .

سيدي الرئيس، السادة والسيدات، الحضور الأكارم،

طول أمد الصراع نتج عنه تشكل اقتصاد الحرب، الذي خلق بدوره شبكة هائلة من المنتفعين من استمرار هذه الحرب. لقد أدى تجاهل هذا الجانب من الحرب اليمنية لمزيد من التردى الاقتصادي والمعيشى. ومن المهم الإشارة بهذا الصدد إلى أن آخر جولة من المفاوضات الاقتصادية عقدها مكتب المبعوث الأممي إلى اليمن كانت فى مايو من العام ألفين وتسعة عشر بالعاصمة الأردنية عمان .

ما يزال هناك الكثير مما يمكن عمله لإيجاد حلول اقتصادية مستدامة توفر لجزء من السكان احتياجاتهم بكرامة، حيث يستطيع مجلسكم الموقر الضغط نحو خطوات اقتصادية فاعلة تساهم بشكل كبير فى تخفيف معاناة الناس فى اليمن .

هذه قضايا ملحة لا يمكنها الانتظار حتى تنتهى الحرب .

لهذا اسعدوا لى أن أضع مجموعة من التوصيات العملية التى قد تساهم فى وقف تدهور الوضع الإنسانى والاقتصادى باليمن :

بخصوص مجلسكم الموقر، اقترح الآتى :

أولاً: إصدار قرار دولى يتبنى التهدئة الاقتصادية ويكلف المبعوث الأممي بالعودة للمفاوضات الاقتصادية على الفور من أجل إعادة توحيد البنك المركزى اليمنى، وكذلك فرض عقوبات ذكية على كل طرف يعرقل أو يتخذ إجراءات تعزز الانقسام المالى للمؤسسات الاقتصادية فى البلد .

ثانياً: تقييم وإنشاء آليات تنسيق ورقابة للعمليات الإغاثية وتمويل عملياتها. حتى الآن لم يدفع سوى خمسة وخمسين بالمائة من هذه الاحتياجات. كذلك إلزام المنظمات الدولية بمخرجات القمة الإنسانية المتعلقة بتوطين المساعدات الإنسانية .

ثالثاً: تخفيف قيود العزلة المالية عن البنوك اليمنية للاتصال بالنظام المالى العالمى من أجل تسهيل استيراد المواد الأساسية وقطع الطريق على التحويلات المالية غير الرسمية .

رابعاً: اتباع نهج شامل لدعم نظام الرعاية الصحى الهش فى اليمن، وضمان إيصال جرعات لقاح فيروس كورونا لكافة أنحاء البلد، وأذكر أن واحدا بالمائة فقط من سكان اليمن تلقوا لقاح كوفيد تسعة عشر، وهو أمر معيب يعكس ضعف التزام المجتمع الدولى نحو اليمن .

خامسا: التوقف عن دعم الأطراف المنخرطة فى حرب اليمن بالأسلحة، وإعادة تفعيل الإطار الدولى للمساءلة والرقابة، خاصة فى أعقاب القرار الأخير والمؤسف لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بعدم تجديد ولاية فريق الخبراء المعنى باليمن .

كما يجب على هذا المجلس عبر قراراته وأدواته الضغط على المملكة العربية السعودية وحلفائها بالتالى :

أولاً: التوقف فوراً عن طرد وتضييق الخناق على العمالة اليمنية فى سوق العمل الخليجى وسوق العمل السعودى على وجه الخصوص، واستثنائها من سياسات السعودية وغرامات الإقامة المضاعفة وتصحيح أوضاع العمالة اليمنية غير النظامية، أخذاً بعين الاعتبار الاتفاقيات التاريخية بين البلدين. هذا كله يجب أن يسرى ضمن إطار شامل لسياسات تفضيلية للعمالة اليمنية فى السعودية وبقية دول الخليج .

ثانياً: فتح جميع المنافذ البرية والبحرية والجوية لليمن بما فيها مطار صنعاء فوراً، ورفع القيود المفروضة على دخول وخروج السلع الأساسية .

ثالثاً: تصميم وتنفيذ استراتيجية بالشراكة مع دولة الإمارات العربية المتحدة لإعادة إعمار المناطق الخاضعة لسيطرة القوات اليمنية الحليفة لهما، وبناء مشاريع حيوية فى القطاعات المختلفة وبالتحديد فى قطاع الطاقة، وكذا وضع وديعة فى البنك المركزى تساعد على استقرار العملة اليمنية .

وبالتزامن مع ذلك، يجب أن تعمل الجهود الدولية للمجلس نحو إلزام الحكومة اليمنية بالتالى :

أولاً: دفع كافة الرواتب لجميع القطاعات المدنية فى اليمن بما فى ذلك رواتب السكان فى مناطق سيطرة جماعة الحوثيين. فممنذ نقل البنك المركزى إلى مدينة عدن عام ألفين وستة عشر، لم تف الحكومة بوعودها فى عدم انقطاع رواتب الموظفين الحكوميين .

ثانياً: القيام بإصلاحات حقيقية فى هيكلية وقيادة البنك المركزى وكذلك المؤسسات الإيرادية، واتخاذ إجراءات تعزز من الشفافية والمساءلة للحد من الفساد الهائل فى بنية هذه الحكومة .

كما يجب على هذا المجلس فرض الإجراءات اللازمة على جماعة الحوثيين، وبالأخص عبر حلفائهم فى طهران وأصدقائهم فى مسقط، وبالتالى :

أولاً: الوقف الفورى لعملياتهم العسكرية فى مأرب ورفع حصار المدن والأماكن السكنية فى تعز ومأرب والبيضاء .

ثانياً: رفع العوائق أمام العمل الإنسانى والإغاثى وتحديد المتعلق بوباء كورونا وقبول جرعات التطعيم المقدمة من كوفاكس وتوزيعها بشكل عادل على شرائح المجتمع اليمنى .

ثالثاً: حل مؤسسات اقتصاد الحرب التى أنشأتها أقطاب فى الجماعة، مثل المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية (المعروفة بالسكامشا) وهيئة الزكاة وغيرها، بشكل فورى .

السادة والسيدات الأفاضل، أشكركم مجددا على الدعوة وفرصة الحديث اليوم. سأكون سعيدة بتبادل النقاش مع ممثلى وممثلات دول المجلس خلال الأيام القادمة حول التطورات السياسية والعسكرية بشكل عام، وتحديدًا التصور الذى عملت عليه، والمتعلق بتشكيل مجلس رئاسى كمدخل للحل السياسى فى اليمن .

فى نهاية المطاف، لا يجب أن ننسى أن الإغاثة الأنجع لعموم اليمنيين هى فى الواقع إنهاء هذه الحرب والتوقف عن الانخراط فيها .

لا يجب أن ينسى هذا المجلس ذلك أبدا .

شكرا جزيلًا.

